



ورقة عمل بعنوان :

دور المعلومات في تغذية المراكز الضريبية بالمعلومة



يناير 2023



مقدمة :

غيرت الثورة الرقمية المتمثلة في المعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم الان الكثير من المفاهيم الضريبية والإدارية والتسويقية والعمرائية فنجد أن معظم الدول المتقدمة تقنياً أصبحت تعتمد اعتماداً أساسياً في عملها على نظام المعلومات وادخال هذه التقنية في معظم الاجهزة الحكومية والخاصة .

في أيامنا هذه وفي معية ديوان الضرائب اصبحت المعلومة هي الاساس الذي تبني عليه التقديرات والتنبؤات والخطط الاستراتيجية وكلما كان لديك نظام معلوماتي قوي كلما كان أساسك قوياً وتستطيع الدفاع عن تقديراتك التي أصدرتها .

المعلومات التي تحتاج لها المراكز الضريبية الموحدة

- /1 المعلومات التي تكون الحكومة طرفاً فيها أي معلومات القطاع العام الخاصة بالتعاملات الحكومية مع القطاع الخاص أو الافراد (عقود الانشاءات ، عقود البيع والشراء ، العطاءات ، ... الخ) اذ تحتاج المراكز الضريبية لصورة من هذه العقود لبناء تقديرات مؤسسة .
 - /2 الربط الخارجي مع المؤسسات الحكومية لا زال غير مفعّل بالكامل (الجمارك ، بنك السودان ، وزارة المالية ، وزارة التجارة ، وزارة التخطيط العمراني) اذ تلاحظ ان معلومات الجمارك لها رابطين في النظام وكل منهما تستخرج منه معلومة غير مطابقة للأخرى والاثنين غير مطابقين للمعلومات الصادرة من إدارة الجمارك .
-

- 3/ المعلومات المقدمة من الادارة العامة للمعلومات أحياناً تكون ناقصة ومرت عليها سنوات وبالتالي الاستفادة من المعلومة غير مكتملة .
 - 4/ المسجل التجاري : النظام ممتاز ويوفر معلومات مهمة عدا عدم توضيح حركة الاسهم بين الافراد والشركات (يجب اصلاحه) .
 - 5/ يجب ربط الشركة السودانية للمعادن بالضرائب للاستفادة من المعلومات المتوفرة لديهم .
 - 6/ الرابط الحالي للسجل المدني لا يفي بالاحتياجات الضريبية من معرفة العنوان والهاتف لان هنالك استيراد يتم بالرقم الوطني .
-

التوصيات للنهوض بقطاع المعلومات

- 1/ انشاء نظام الكتروني للمعلومات تستطيع الادارة العامة للمعلومات من خلاله من ادخال جميع المعلومات المتحصل عليها فيه وبالتالي يمكن للمراكز او المكاتب او الادارات الضريبية من اخذ كل مما يليه من معلومات اذ ان الكتابة اليدوية عفا عليها الزمن ولا تستطيع ارسفتها او الاحتفاظ بها لزمان طويل لان ذلك يتطلب اجهزة وبرامج وقواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها .
 - 2/ انشاء بوابة الكترونية خاصة بإدارة المعلومات بها تعريف بالضرائب وأنواعها وبها أيضاً مرشداً ضريبية للممولين لتسهيل جميع تعاملاتهم ونشر الوعي الضريبي .
-

- 3/ تفعيل نظام الفاتورة الإلكترونية وتعميمها على جميع الأنشطة .
 - 4/ ان تكون هنالك جهة مركزية واحدة مخولة بجمع المعلومات والبيانات وتصنيفها وادخالها في الحواسيب ومن ثم توزيعها حسب الادارات التابعة لها وهذه الجهة هي ادارة المعلومات .
 - 5/ الاهتمام بالكوادر الموجودة بإدارات المعلومات وتوفير التدريب اللازم.
 - 6/ هنالك معلومات مهمة لم تمتد لها يد الديوان بعد وخير مثال لها الآتي :
 - معلومات التوثيق التي تتم بين المحامين وأصحاب المصلحة من عقود ايجار وبيع او مشاركات او تحويل ملكيات كل هذه العقود كان يمكن ان تضاف صورة منها لإدارة ديوان الضرائب وهذه التعاملات توفر ذخيرة ضخمة من المعلومات يمكن الاستفادة منها .
-

- معلومات التجارة الإلكترونية وتشمل بيع السلع من خلال شبكة الانترنت او الخدمات والتي تتمثل في خدمات التسويق والاستشارات بكافة اشكالها التي تقدم عبر الانترنت وكذلك العاملون لحسابهم الخاص اون لاين وأيضا التعليم الالكتروني وما اكثره في ايماننا هذه ..تجدر الاشارة الى انه في جمهورية مصر العربية توجد وحدة متخصصة للتجارة الالكترونية تتبع لمصلحة الضرائب المصرية ولديهم مركز اتصالات له رقم يرد على الاستفسارات وهناك مرآشد لممارسي التجارة الالكترونية .
 - معلومات وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك ، تويتر ، يوتيوب ، ... الخ) .
-

- الاعلانات على الهواتف .
- بيانات التسويق .
- مبيعات الكهرباء .
- سجلات البنوك .
- سوق الاسهم .

وختاماً نؤكد ان الحصيلة الضريبية هي هدف من اهداف الادارة الضريبية وبما ان نظام المعلومات اداة من ادوات الادارة الضريبية وهو بمثابة المرتكز الاساسي للحصول على المعلومات عن الممولين او المكلفين الخاضعين للضريبة والتي تساعد على التعرف على مصادر دخول الممولين بالصورة الواضحة ومن ثم فرض ضرائب بالشكل المطلوب أي انه كلما كانت المعلومات صحيحة ودقيقة كلما ساعدت الادارة الضريبية على فرض ضرائب مؤسسة وبالتالي يؤدي ذلك الى زيادة الحصيلة الضريبية .



والله الموفق ،،
